Distr.
GENERAL

A/38/489
10 October 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البندان ٧١ و ١١٩ من جدول الأعمال

دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات

تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط

مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة ويتشرف بأن يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٦ الذي كررت فيه الجمعية دعوتها للدول الأعضاء أن تقدم تقارير ومعلومات عن الخبرة المكتسبة في عمليات صيانة السلم .

ويود الممثل الدائم أن يقدم الورقة المرفقة المعنونة " تمويل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم : ورقة مقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية " . وسيفد ممتنا لو تفضل الأمين العام باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٧١ و ١١٩ من جدول الأعمال .

../..

83-25383

Digitized by UNOG Library

مرفق

تمويل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم : ورقة مقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

١ - تتفق المملكة المتحدة اتفاقا كاملا مع الأمين العام في أن عمليات صيانة السلم كانت من أنجح ابتكارات الأمم المتحدة . فنحن نرى أن هذه العمليات قامت ، ومازالت تقوم ، بدور حيوى في صيانة السلم والأمن الدوليين . وقد أبدت الحكومات البريطانية المتعاقبة تعبيرا ملموسا عن تأييدها لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم من خلال توفير التمويل والأفراد والدعم السوقي . فالمملكة المتحدة هي الآن ، مثلا ، أكبر دولة مساهمة بجنود في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٢ - وتمشيا مع هذا التأييد لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، تود المملكة المتحدة أن توجه النظر الى مشكلة تمويل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، التي هي مشكلة بالغة الخطورة . وقد سلط الأمين العام الضوء على المشكلة في أحدث تقريرين قدمهما بشأن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (S/15812 المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٣) وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/15863 المؤرخ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٣) . فقد أعرب في كلا التقريرين (الفقرة ٦٧ من الوثيقة S/15812 والفقرة ٢٨ من الوثيقة S/15863) عن قلقه العميق ازاء الحالة المالية لقوات صيانة السلم . ومن الظاهر أن المشكلة تتطلب اهتمام الدول الأعضاء العاجل .

٣ - وقد أوعزت الجمعية العامة على وجه التحديد ، في قرارها ٢٠٠٦ (د - ١٩) الذى انشأ اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، الى تلك اللجنة بأن " تقوم في أقرب وقت ممكن باجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات ، بما في ذلك وسائل تذليل المصاعب المالية الحالية التي تكتنف المنظمة " . وشددت الجمعية العامة في قرارها ٣٣/١١٤ على " مسؤولية الدول الأعضاء ، وفقا للميثاق ، عن الاقتسام العادل للأعباء المالية لهذه العمليات " . وترى المملكة المتحدة أن ولاية اللجنة الخاصة مازالت كما هي مبينة في القرار ٢٠٠٦ (د - ١٩) ، المشار اليه في القرار ٣٧/٩٣ .

٤ - والحالة فيما يتعلق بكل قوة من قوات صيانة السلم على حدة هي كما يلي .

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥ - يوجد عجز كبير جدا ، ويتزايد بسرعة ، في الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ففي تموز/يوليه ١٩٨٣ كان هذا العجز قد تراكم بحيث بلغ ١٦٨ ٠٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

مليون دولار . وقد ذكر الأمين العام أن " المنظمة متخلفة الى حد بعيد ، نتيجة لذلك ، عن تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بالجنود ، مما يفرض على كاهل تلك البلدان ، وخاصة على أقلها ثراء ، عبئا مجحفا ومتزايد الوطأة " (S/15863 ، الفقرة ٢٨). وتشاطر المملكة المتحدة الأمين العام قلقه لأن هذه الحالة يمكن أن تعرض للخطر سير عملية صيانة السلم الهامة هذه . وناشد الأمين العام الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها . وقد لاحظت المملكة المتحدة (من المرفق الرابع باء للوثيقة A/C.5/37/15) ان البلدان التالية لم تدفع أنصبتها : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ألبانيا ، بلغاريا ، بنن ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جنوب افريقيا ، العراق ، فييت نام ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كوبا ، منغوليا ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية . وتلاحظ المملكة المتحدة بأسف خاص ان بعض الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم هي من بين تلك الدول . وكما ذكر ممثل المملكة المتحدة في مجلس الأمن يوم ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ عندما جددت ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان " انه من المخجل ان تجرى معاقبة الدول المساهمة بالجنود ، وبعضها من البلدان النامية التي هي بحاجة ماسة الى الموارد المالية وتقدم بالفعل تضحية تتمثل في تزويد القوة بالأفراد ، بسبب قيامها بدورها في تلك القضية النبيلة . وان أى شخص يتعاطف مع مشاكل البلدان النامية ويتفهمها لابد من أن يصدم لمعاملتها بهذه الطريقة بسبب عدم استعداد مجموعة من البلدان الأعضاء للاسهام في العبء المالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان " .

قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

٦ - يسر المملكة المتحدة أن تلاحظ أن أحدث قرار بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد اتخذه مجلس الأمن بالاجماع . وفي رأينا ان من المعقول تماما توقع ان تقوم جميع الدول الأعضاء بدورها في مواصلة هذه القوة ، التي لا جدال في أهمية دورها . فقد ظلت القوة موجودة هناك مدة أطول كثيرا مما كان متصورا في الأصل عندما وضعت ترتيبات لتمويلها . ولذا فمن الصواب فحسب أن يوزع عبء تكاليف القوة (التي تعتمد منذ أن أنشأها قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) على التبرعات) توزيعا أكثر انصافا . وقد قدر العجز في حساب قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في حزيران/يونيه ١٩٨٣ بمبلغ ١٠٧٫٦ مليون دولار (S/15812 ، الفقرة ٦٧) . والدفعة الأخيرة التي سددت الى البلدان المساهمة بالجنود ، في آذار/مارس ١٩٨٣ ، أوفت بقيمة مطالبات تلك البلدان حتى حزيران/يونيه ١٩٧٧ فقط (ولا تمثل في بعض الحالات الا جزءا بسيطا من التكاليف الفعلية التي تتكبدها هذه البلدان) . وقد أعرب الأمين العام في تقريره عن قوة

../..

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ (S/15812)، عن اعتقاده بأن هذه الحالة تضع "عبئا غير متناسب على كاهل البلدان التي تسهم بجنود". وأعرب عن أمله الكبير في أن تستجيب الحكومات بسخاء لمناشداته لها أن تقدم تبرعات مالية، وفي أن تجد الدول الأعضاء التي لم تتبرع من قبل ان من الممكن لها مراجعة موقفها بهذا الخصوص. وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣ (S/15870)، ذكر الأمين العام، بعبارات أقوى حتى، انه يرى ان "من الضرورى بذل كل جهد ممكن لتقويم الحالة المالية الخطيرة التي تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص"، ورجا من الحكومات على وجه الاستعجال ان "تنظر في زيادة مساهماتها أو تبدأ في تقديم تبرعات". ومن الجدير بالملاحظة (من مرفق الوثيقة S/15870) ان المساهمات الرئيسية وردت، على سبيل الحصر تقريبا، من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى. وقدم أيضا عدد من البلدان النامية مساهمات كبيرة. والأمل معقود على أن تعيد الدول الأخرى التي لم تر في الماضي أن من المناسب لها أن تقدم أية مساهمة في مواصلة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص النظر الآن في موقفها وان تكون مستعدة للالتزام التزاما ايجابيا بالسلم في هذه المنطقة من خلال تقديم مساهمات سخية للقوة.

قوات صيانة السلم الأخرى

٧ - ومن دواعي الأسف ان الحالة فيما يتعلق بتمويل بعض قوات صيانة السلم الأخرى ليست أفضل. فمع ان المبالغ النقدية الفعلية قد تكون أصغر، فان انعدام الالتزام من جانب بعض الدول الأعضاء ليس أقل وضوحا - مثلا فيما يتعلق بالعجز في حساب قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة للطوارئ، وقت تصفيتها في عام ١٩٨٠. ففي حالة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/37/534، الفقرة ٧)، يوجد عجز يبلغ حوالي ٣٫٤ مليون دولار في الحساب الخاص للقوة فيما يتعلق بالفترة من ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. ويقدر العجز فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مع قوة الأمم المتحدة للطوارئ الى حين تصفية القوة الأخيرة بمبلغ ٩٫٦٥ مليون دولار، نتيجة لعدم تسديد الدول الأعضاء للمبالغ المستحقة عليها.

٨ - أما هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، اللذان يمولان من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فهما في وضع مختلف.

Digitized by UNOG Library

النتائج

٩ - ان العواقب المالية لسياسة بعض الدول الأعضاء المتمثلة في عدم تسديد الأنصبة المقررة عليها في تمويل تكاليف عمليات صيانة السلم هي عواقب شديدة الخطورة ، ليس فحسب بالنسبة لعمليات صيانة السلم هذه ، وانما أيضا بالنسبة للحالة المالية في منظومة الأمم المتحدة ككل : فمرفقات الوثيقة A/C.5/37/15 الثاني والثالث والرابع باء توضح حجم المساهمات غير المسددة بالنسبة لبقية ميزانية الأمم المتحدة . وسياسة عدم تسديد المساهمات في تمويل تكاليف قوات صيانة السلم تقوم بدور حاسم في زيادة حجم عجز الأمم المتحدة المالي الذى يقوّض قدرة الأمم المتحدة على أداء مهامها الأساسية .

١٠ - وتأسف المملكة المتحدة لموقف دول أعضاء معينة لا يقترن ما تعلنه من تأييد لصيانة السلم والأمن الدوليين برغبة في تحمل تكاليف عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . الا أن المملكة المتحدة تثق في أن هذه الدول ستعيد النظر في سياستها وستكون مستعدة لدفع نصيبها العادل لتحقيق هذا الجانب الشديد الأهمية من جوانب دور الأمم المتحدة الأول في صيانة السلم والأمن الدوليين . فبدون اعادة النظر هذه من جانب تلك الدول ، قد يتعرض مستقبل عمليات صيانة السلم في المدى الطويل للخطر .

١١ - وان المملكة المتحدة ليحدوها الأمل في أن تولي الدول الأعضاء ، وخاصة الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، اهتماما ، على سبيل الأولوية ، لمسألة تمويل عمليات صيانة السلم . وترحب المملكة المتحدة بأية تعليقات قد تود الدول الأعضاء الأخرى ، وخاصة الدول المساهمة بجنود في قوات الأمم المتحدة ، ان تبديها بشأن هذا الموضوع . وينبغي توجيه نظر الجمعية العامة الى أهمية المسألة . وترحب المملكة المتحدة باجراء مناقشة كاملة لهذه المشاكل في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم وفي اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة ، على السواء ، بغية تحسين الحالة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library